كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

الصّرف بين التحويل والتصرف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21-22 أكتوبر 2009

إشراف: عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس– تونس
وحدة بحث اللسانيات والنظم المعرفيّة المتّصلة بها

LSCA
Le Linguistique et les Systèmes Cognitifs Associés

الصّـــــرف
بيـــن التحويل والتحريف

تكريما للأستاذ الطيّب البكّوش

وقائع الملتقى الدوليّ الثالث في اللسانيات

صفاقس 21–22 أكتوبر 2009

إشراف : عبد الحميد عبد الواحد

تونس 2010

المحتوى

مقدمة **5**

المقدمة الخاتمة **13**

سيرة ذاتية **15**

الصيغية وموضوعها **25**
عبد الحميد دباش

الميزان الصرفي بين مصطلح المفهوم ومصطلح الوظيفة **45**
رزيق بوزغاية

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية **69**
نواري سعودي

الأبنية المتّحدة في الأصول والمعنى وقضية أصل الاشتقاق .. **85**
محمد الصحبي البعزاوي

مبادئ التحليل الصرف – صواتي العربي القديم بين الوقائع الصوتية والسياقات الصرفية **103**
مصطفى بوعناني

أبعاد التفاعل الصرف – صواتي في الإنجازات والإدراكات اللغوية العربية: مقاربة لسانية معرفية **125**
هدى بلمكي

الجذور في العربية: دراسة مستقلة القطع **145**
مولدي اليحياوي

الوحدات الصرفية ووظائفها الدلالية في اللغة العربية **159**
صالح سليم الفاخري

الصّيغمية بين شكل البنية ودلالة الشكل **179**
الحبيب النصراوي

أثر علم الصرف في منهج ترتيب المداخل المعجميّة في القواميس العربية 205
محمد الغريبي

الكلمة ونظام الوحدات القياسية 227
مراد بن عياد

ما حظّ الفعل الماضي من البناء؟ 251
عبد الحميد عبد الواحد

"جريان الحدث" في الفعل 265
رضا الطيب الكشو

منزلة الوزن الصّرفيّ بين الوزن العروضي والوزن التصغيري 289
محمّد عبد الجبّار بوشعالة

التقابل اللغوي في تصريف الأسماء والأفعال وما يطرأ عليها من تغيّرات بين العربية والإنجليزية 305
أسماء أحمد
رشيد المومني

برنامج المحلّل الصّرفيّ الآليّ للعربيّة : الصّياغة والإشكاليّات ... 325
صالح الماجري
وبشير الورهاني

كشف وإصلاح أخطاء التّطابق في نصوص عربيّة غير مشكولة . 341
مكرم بوجلبان
شفيق علولو
لمياء هدريش بلغيث

جدلية الشكل والدلالة في الصيغمية العربية
-المشتقات نموذجا-

نواري سعودي*

مقدمة : في المشتقات وأبنيتها

هي من منطلق الواقع اللغوي كلمات اشتقت بطرائق مخصوصة، وبصور قياسية في مجملها من مادة أصل، وهي من المنطلق التجريدي أوزان تم تحويلها من الصيغة الفعلية (فعل) أو من مادة المصدر، على خلاف بين الكوفيين والبصريين[1]، للتعبير عن معنى الأصل أو المادة مع زيادة لا توجد في ذلك الأصل، وهي ما شمله قسم الدلالة الصناعية عند ابن جني[2]، أو ما يعرف بالدلالة الوظيفية التي تتعضّد بالدلالة المعنوية المتولدة من السياق، انطلاقا من أن "الوزن الصرفي يفيد معنى ينضاف إلى المعنى الذي يستفاد من الجذر المعجمي، وهو كما لا يخفى، لا ينفصل عن الكلمة التي يُعدّ قالبا لها"[3]، وتحصي اللغة العربية ضمن طائفة المشتقات سبعة أنواع أصلية وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان، ويلحق بها مشتقان اثنان على سبيل التبعية، هما التصغير والنسب، كما يصرح به بعض الصرفيين[4]، وإن كنا سنقتصر على ما اقتصر عليه النحاة، بحكم أن مذهبهم يتسق تماما مع ما نذهب إليه في المصطلح الذي سنتبناه في هذه الدراسة، وهو (الصياغم الواصفة)، إلى جانب أن ذلك سيحصر موضوع البحث بشكل دقيق.

---

*) جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر- **saoudi_abouzaid@yahoo.fr**

1) يراجع ذلك في **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لابن الانباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1407هـ 1987م، ج1، ص6 وما بعدها.

2) قال "وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق". **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ج3، ص98.

3) محمّد عبد الدايم **النظرية اللغوية في التراث العربي**، دار السلام، القاهرة، ط1، 1427هـ 2006م، ص107-108.

4) أحمد الحملاوي: **شذا العرف في فن الصرف**، القاهرة (دت) ص55.

إن المشتقات ضرب من الكفاية الذاتية للغة العربية، بحيث تمكنها جملة الأوزان من إدارة المادة الواحدة عليها لغايات دلالية متباينة مع دلالة جامعة، وإذا كانت طوائف الكلمات الوظيفية في اللغة العربية تنتمي إما إلى المعجم نحو بناء صيغ المطاوعة والانعكاس، وإما إلى المحلل الصرفي والنحوي نحو البناء للمجهول وعلامات المطابقة والإعراب والتعريف واتصال الضمائر، فإن خاصية جملة من المشتقات تظل تتأرجح بين المعجم والمحلل، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة[1]، فهي من جهة تتولد في المعجم عن طريق قواعد تكوين الحدود والمحمولات، من صيغ موجودة، فهي صيغ حادثة متحولة عن صيغ موجودة في المعجم، ومن جهة ثانية تتقمص أدوارا وظيفية، صرفية أولا ونحوية ثانيا، بمجرد أن تتولد عن المادة السابقة، وهذا التأرجح يكسبها مكانة متقدمة في قائمة كلمات اللغة، بحكم اجتماع نوعين من الدلالة فيها: الدلالة المعجمية والدلالة الوظيفية المرتبطة بالوظيفة الصرفية والنحوية المتعززة بشكل أكثر حضورا بنظيرتها الدلالة السياقية[2]، ولما كان اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وصيغ التفضيل تشترك في كونها أوصافا دالة على ذات مبهمة وحدث، متحملة للضمير مال النحاة إلى قصر صفة الاشتقاق عليها وحدها[3]، دون أسماء الآلة والزمان والمكان، الملحقة عندهم بالأسماء الجامدة؛ على خلاف الصرفيين الذين يصنفون كل تلك الأسماء في خانة المشتقات، إلى جانب المصدر عند من يعتقد أن أصل الاشتقاق إنما هو الفعل[4].

---

1) عبد القادر الفهري **المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997، ص67-68.

2) بحيث تعد دلالة الصيغة الصرفية بالنظر إلى نظرية السياق إحدى الوظائف الحاكمة الثلاث، إلى جانب دلالة الكلمة المعجمية، والدلالة النحوية، ويحتضنها جميعا السياق. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي: **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص121.

3) بحيث تعد دلالة الصيغة الصرفية بالنظر إلى نظرية السياق إحدى الوظائف الحاكمة الثلاث، إلى جانب دلالة الكلمة المعجمية، والدلالة النحوية، ويحتضنها جميعا السياق. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي: **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، ص121.

4) وهناك من اللغويين من يعد المصادر ضمن طائفة المشتقات باعتبار أن الفعل هو أصل الاشتقاق، من مثل السكاكي في **المفتاح**، وقد جمعها جميعا تحت باب هيئات الأسماء المتصلة بالأفعال وهو مشتمل على ثمانية فصول. تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1420هـ 2000م، ص95 وما بعدها

أولا- قيود الصياغة (التفريع الاشتقاقي):[1] المقصود بها مجموع الأصول المرعية في بناء الصياغم الواصفة، أو ما يعد شروطا في صياغتها، فاسم الفاعل مثلا يراعى في بنائه خاصية لزوم الفعل الذي منه يكون اشتقاقه وتعديه، وهي خاصية بنيوية من جهة، ودلالية من جهة ثانية، لأن كونه متعديا يعني اجتلاب عنصر المتقبل أو المفعول، وهي إضافة معنوية متصورة للصيغم في ذاته أولا، أي تبدو كمتطلب ذهني عند التلفظ به، وللتركيب إذا انتقلنا إلى سلمية أخرى في البنية ثانيا، نحو شَرِب يشرَب، فهو شارب، والمتقبل المتصور، أو المقتضى الذهني هو (المشروب) المتأول، وقد يتقمص اسم الفاعل صيغا سماعية تتداخل مع هيئات صياغم أخرى كالصفة المشبهة واسم المفعول وغيرهما، والفارق في ذلك لمقاصد الكلام أولا، ولفطنة المخاطب وذوقه من جهة ثانية، وإن كانت صيغا إفرادية فإن الاحتمال يبقى قائما.

أما بقية الصياغم الواصفة فتفرض عليها اللغة العربية جملة من الضوابط تختلف من صيغة إلى أخرى، بحكم أن لكل منها طبيعة، والضابط إنما تمليه تلك الطبيعة، فإذا كان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي، لإفادة معنى مجرد الاتصاف الحادث والمتجدد، فإن صيغ المبالغة تتسم بزيادة وتقوية ومبالغة في ذلك الاتصاف، فكأنه تكثير للمعنى الموجود في اسم الفاعل، وهو ما عناه سيبويه بقوله "وأجروا اسم الفاعل،

---

1) لسنا هنا بصدد البحث في طريقة الصياغة في حد ذاتها، وإلا سيطول الكلام مما هو مبسوط في كتب الصرف بداية من **كتاب** سيبويه و**المفصل** و**شرح المفصل** و**شرح الشافية** و**المنصف** لابن جني وغيرها، وهنا يجدر بنا أن نشير ولو في عجالة إلى أن الزمخشري يرى أن لاسم الفاعل وزنا قياسيا واحدا وهو (فاعل)، في حين يرى بعض غيره أن قد يأتي على وزن فاعل قياسا وسماعا، كما يأتي على وزن (أفعَل)، و(فعلان)، و(فعّل)، و(فعيل)، و(فعَل)، وهو ما ضمه قول صاحب **الألفية**:

كفاعل صغ اسم فاعـــل إذا من ذي ثلاثة يكون كـــــــــــغذا
وهو قليل في فعُلت وفـــــعِل غير معدى بل قياســـــه فـــــــعِل
وأفعل، فعلان، نحـــو أشر ونحو صديان، ونحو الأجـــــــــهر
وفعّل أولى، وفـــــعيل وفعَل كالضخم والجميل، والفـــــعل جمّل
وأفعلُ فيه قلـــــــــيل وفعَل وبسوى الفاعل قد يَغْـــــــــنى فعَل
وزنة المضارع اسم فـــــاعل من غير ذي الثـــلاث المـــواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائـــــــــد قد سبقا

ويراعى في كل ذلك الفعل من حيث حركة عينه، ومن حيث تعديه ولزومه.

شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت 1979، ج3، ص134-136.

إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة"[1]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهي عادة ما ترتد إلى قاعدة فعلية ثلاثية غالبا، لها خاصية التعدي، وهي قاعدة دلالية بامتياز، كما أن صيغها سماعية(فعّال، مفعال، فعول، فعيل، فَعِل)، وهناك صيغ أخرى تحمل معنى التكثير والمبالغة، من نحو (فُعَلة) وهي تتضمن الدلالة على المذكر والمؤنث على السواء، كضُحَكة، ومثل (فِعِّيل) كسكير، وشرِّيب، وسكِّيت[2]، ويمكن القياس عليها أحيانا، وبناؤها من غير الثلاثي، كمقدام، ونذير، ومعطاء[3]، وقد تكون صياغة المبالغة على واحد من الأوزان المشهورة التي عادة ما تكون من الثلاثي، والفعل غير ثلاثي، نحو (شمير) في قول الشاعر[4]:

شمِّر فإنك ماضي الأمر شمِّير لا يفزعنك تفريق وتغيير

أما الصفة المشبهة، فتقع من حيث التجدد والحدوث في أقصى طرف، بعيدا عن الفعل واسم الفاعل-ومنه صيغ المبالغة-، لأنها، وببساطة، لا تصاغ إلا لإفادة الثبوت والدوام، أي إن دلالتها الحاصلة هي أن توصف ذات بمحتواها على سبيل الاستمرارية، مثل الوصف (طويل)، أضف إلى ذلك أنها لا تكون إلا للحين، أو كما قال ابن مالك (وصوغها من لازم لحاضر)[5] أي الماضي المتصل بالحاضر[6]، وإذا كان اسم الفاعل أشبه المضارع، فإن الصفة المشبهة، لا معنى للمضارع فيها[7]، وإنما سميت كذلك لمشابهتها لاسم الفاعل، وكانت من ثم فرعا في العمل عنه، ولم تقو قوته، وإذا كان هذان القيدان من صنف ما هو دلالي صرف، فإن ما تعلق بطبيعة الفعل الذي

---

1) سيبويه: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402هـ 1982م، ج1، ص110.

2) خالد بن سعود بن فارس العصيمي: **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، جمعا ودراسة وتقويما، دار التدمرية، السعودية - دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1424هـ 2003م، ص467، وص472.

3) كمال بشر: **قطوف من أزاهير الفصحى**، دار غريب، القاهرة، 2007، ص68.

4) ابن دريد: **جمهرة اللغة**، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، م2، ص639.

5) **في** شروط الصفة المشبهة يراجع: **شرح ابن عقيل**، ج3، ص140 وما بعدها.

6) ابن هشام **مغني اللبيب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1416هـ 1996م، ج2، ص529.

7) سيبويه **الكتاب**، ج1، ص194.

يصاغ منه حدثها شكلي دلالي، أما شكلي فلأنها لا تصاغ إلا من الثلاثي المجرد، على ما يذكر السكاكي[1]، إلا أن غيره أجاز مجيئها من غير الثلاثي، ولكن على أن توازن المضارع، نحو منكسر القلب، على أن لا يراد بـــ(منكسر) الحدوث والاتصاف المؤقت[2]، وليست هذه الحالة الوحيدة التي تتطابق فيها الصفة المشبهة مع غيرها، فهناك حالات أخر[3]، ومن ثم فإن الفرق ما بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به يتأسس على التمييز الجهي الإضافي، وهو تمييز دلالي محض، أي إن هناك جذورا يمكن أن يبنى منه اسم الفاعل وهي الجذور الدالة على الحدوث، وهي لا تصلح لبناء الصفة المشبهة، مثل (فسد) و(فهم)، وعلى العكس من ذلك تماما، فإن الجذور الدالة على الثبوت كـــ(حسُن–حزن) لا يمكن أن يبنى منها اسم الفاعل[4]، والأمر في حالات أخرى نسبي، خاضع للتقدير.

وأما دلالي فلأنه لا يكون إلا لازما، أي لا يقبل إضافة معنوية أو تتمة فضلة، على ما يذكر النحاة ومنهم صاحب المغني في فرق ما بين اسم الفاعل والصفة المشبهة[5].

هذا، في حين تشمل أفعل التفضيل بقيود صياغة ثنائية الوظيفة، أي إنها لا تولد اسم التفضيل فحسب، بل تتكفل بصياغة مسكوكي التعجب (ما أفعل) و(أفعل بـــ)، وتلك القيود جمعها ابن مالك في قوله:

وصغهما من ذي ثلاث، صرفا قابل فضل، تم، غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير ســـــالك سبيل فُعِلا

فلا يصاغ من غير الثلاثي إلا شذوذا نحو (هو أخصر من كذا)، وهو في الوقت نفسه مبني للمفعول(اختُصِر)، كما صاغوه مما دل على الوصف، نحو قول العرب (أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن)[6]،

---

1) السكاكي **المفتاح**، ص98.

2) ابن عقيل **شرح ابن عقيل**، ج3، ص141.

3) للصفة المشبهة أوزان هي: (فَعِل) الذي مؤنثه فعلة، كفرح وفرحة، و(أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، أحور وحوراء، و(فعلان) الذي مؤنثه فعلى نحو ظمآن وظمأى، هذا إذا كان الفعل مكسور العين(فعِل)، و(فعَل) نحو حسن وبطل، (فُعْل) كجنب، و(فعَال) كجبان، و(فَعُول) كوقور، و(فُعَال) كشجاع، إن كانت عين الفعل مضمومة، أما إذا كانت مفتوحة فغاليا ما تأتي الصفة المشبهة على وزن (فيْعِل) كسيد وميت وجيد. **التطبيق الصرفي**، ص69–70. والملاحظ أن هناك اشتراكا بين الصفة المشبهة واسم الفاعل كما مر، كأن يكون وزنها (فاعل) والفيصل في هذا هو المراد بالكلام.

4) **المعجمة والتوسيط**، ص104.

5) ابن هشام، **المغني اللبيب**. ج2، ص529

6) ابن عقيل **شرح ابن عقيل**، ج3، ص175.

وإلا فالمسلك هو مسلك ذات الصيغة المشتركة مع اسم التفضيل في الصياغة، أعني التعجب، ومن الملاحظ فإن شروط الصياغة هذه شروط مشتركة، ربما لعلة جامعة وتتمثل في إفادة معنى المغالاة في كلا المسلكين، إذ التعجب مغالاة في الوصف لإفادة دلالة التفرد بقطع النظر عما إذا كان مشاركا أو لا، مع إخراج الكلام على معنى الإفصاح، وهو من الإنشاء، والتفضيل مغالاة في وصف الذات بصفة تشترك فيها مع غيرها، مع إرادة الإخبار.

ثانيا– قيود التوارد

المراد بقيود التوارد جملة الضوابط التي تتحكم في توزيع الصيغة في سلسلة الكلام، وهي في جملتها قيود من جنس الدلالة، وإذا كانت الدلالة الحاصلة مع قيود الصياغة وليدة الصيغة ذاتها، أو ما يطلق عليه الدلالة الصرفية المستفادة من جهة الهيكلة أو القولبة التي يخضع لها الجذر، فإن الدلالة الحاصلة مع قيود التوارد دلالة مكتسبة مما يحيط بالصيغة فيبقي لها الدلالة الأصلية أو يعدلها بالزيادة فيها أو يوجهها وجهة ما.

إن اسم الفاعل مثلا إذا أردنا له أن يحتل موقع البؤرة، قد يكون لازما لزوم فعله، أو متعديا، على أن مثل هذا التوزيع اختياري، أي ليس هناك من موجب لأن يكون اسم الفاعل المتعدي قبل مفعوله نحو محمد كاتب درسه، ولكن بالنظر إلى موقعه بالنسبة إلى المحور (محمد)، فإن المكان الذي يحتله إجباري، بمعنى أنه لا يمكن زحزحته إلى مقدمة التركيب، وإلا كنا بصدد قانون آخر، ولكنه من صنف (إجباري) من صنف تقديم واحد من مؤشرات القوة الإنجازية (الأدوات) المناسبة، وقد حددها النحاة البصريون، وتبعهم فيه الجمهور إلا الكوفيين، في إطار ما سموه بشرط الاعتماد، وإلا كنا بصدد تركيب مخالف لأحد أهم قيود التوارد.

وقيد آخر وهو المخالفة في هذه الحالة، مقابل المطابقة عند إحلال اسم الفاعل موقع البؤرة، وكلاهما إجباري، وذلك جريا على تبعية اسم الفاعل للفعل بحكم المشابهة، وهي تبعية ألحقته به: (الطالب كتب، ويكتب)، و(الطالبان كتبا، ويكتبان)، و(الطلاب كتبوا ويكتبون)، في حين يمتنع:(كتبا الطالبان، كتبوا الطلاب)، إلا ما شذ مما دعوها لغة (أكلوني البراغيث)، والأمر نفسه يجري على اسم المفعول وصيغ المبالغة.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يمكننا إجراء توسيط المخصص (درسه) بين المحور والبؤرة اسم الفاعل، دون أن يتغير التأثير الإعرابي، مع تغيير من صنف دلالي تداولي، وهو انتقال وظيفة المحور إلى (درسه) لأنه محط لاهتمام ومحور الحديث، على ما يقترح سيمون ديك

في نظرية النحو الوظيفي[1]، أي إن التغيير الموقعي للصيغم الواصف سواء اسم الفاعل أو اسم المفعول لم يغير من إعراب المحور الحادث بسبب قوة الوصف، ولكن الناحية التداولية التي هي بالأصل دلالية موسعة تغيرت، ولعل قوة التأثير وإبقاء الأثر الإعرابي للمعمول يكون حتى مع الوصف المتعدي فعله إلى مفعولين، من مثل: محمد معط عليا درهما، وهذا الإجراء قد لا يسمح به أحيانا في بعض الصياغم الواصفة الأخرى، كالصفة المشبهة التي يمتنع فيها تقديم معمولها عليها لضعفها، ولكونها فرعا عن اسم الفاعل في العمل، فأشبهت من ثم الأدوات التي لا تعمل إلا وهي محفوظة الرتبة من معمولها كحروف الجر وإن وأدوات الشرط وغيرها، فلا يقال: زيد وجها حسن، كما قيل قبلا: الطالب الدرس كاتب[2]، كما أنها لا تعمل إلا فيما كان سببيا، فلا يقال: زيد حسن عمرا، خلاف اسم الفاعل في: زيد ضارب غلامَه وعمرا، ومن تمام ارتباطها دلاليا بمعمولها السببي لضعفها، أنه لا يفصل بينهما كما فعل بمعمول اسم الفاعل على المشهور، فلا يصح: زيد حسن في الحرب وجهه، ويصح: زيد ضارب في الدار أبوه عمرا[3].

ثالثا- التطابق الصيغمي والدلالة الصفرية

إن ما نعنيه بالتطابق الصيغمي أن يأتي وصفان فأكثر على وزن واحد، مع اختلاف المقصد، فهو من ثَم تطابق شكلي، ولكن في صميمه يحدث انشطار دلاليا في لب الدلالة النووية، بحيث نحتاج في فهم حقيقة الوصف إلى دليل، مهما يكن، من أجل توجيه الصيغم معنويا، وإلا ظلت دلالته متأرجحة، ومعناه مؤجلا إلى حين، وهذا التأجيل هو في حكم تعليق إسناد المعنى، فكأنه خلي منه، ولهذا التطابق حالات:

1) تطابق اسم الفاعل مع الصفة المشبهة: وقد يقع ذلك في بعض الأوزان التي تصلح للصيغتين، نحو (فاعل) كطاهر، و(منفعل) كمنكسر، و(مفتعل) كمعتدل، و(مستفعل) كمستقيم، وما يرشدنا إلى المراد من الصيغة إن كان هو اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، هو العودة إما إلى ما ينوى من معنى الصيغة، أو إلى جملة العناصر اللغوية المحيطة بالصيغة أو ما يقوم مقامها من سياق الحال، فإن كان يراد منها معنى التجدد

---

1) أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1405-1985، ص69.

2) السيوطي: **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت ج2، ص252.

3) ابن هشام: **المغني**، ج2، ص531.

والحدوث فهو اسم فاعل، وإن كان المعنى المراد هو الوصف على جهة الثبوت فهي صفة مشبهة[1]، إذا فالدلالة هنا خارجية أكثر من كونها داخلية.

2) تطابق صيغة التفضيل مع الصفة المشبهة: وإن كان الأمر هنا يختلف قليلا، لأن الباعث على هذا الاشتراك هو تجرد صيغة التفضيل مما قد يصاحبها من لوازمها التي تعد جزءا من معناها، بمعنى خلوها من (مِن) الجارة، وفي هذه الحالة نرى إن كان الموصوف مما تحق المفاضلة بحقه فهي صيغة تفضيل، وإن لم يكن مما يجوز في حقه الاشتراك مع غيره حقيقة أو مجازا فالمراد دلالة الصفة المشبهة، وتكون الصيغة مسلوبة المفاضلة، نحو "الله أعلم حيث يجعل رسالاته"[2]، معنى هذا أن العوامل المتحكمة في إسناد الدلالة هي من نوع الدلالة الداخلية الخارجية في الوقت نفسه.

3) تطابق الصفة المشبهة وصيغ المبالغة: وذلك كما في صيغة (فعيل) المستخدمة في المبالغة في الصفات الدالة على الطبائع، كـــ(عليم) الدال على الوصف الراسخ، ولذلك كثر مجيئه من الفعل (فعُل يفعُل) الدال على الغرائز والطباع، هذا إلى جانب صيغ أخرى كفعول مثل غفور وشكور، وفعِل[3].

4) تطابق اسم الفاعل مع اسم المفعول: نحو مختار ومحتار، والعلة داخلية تتعلق ببنية الصيغة وما وقع فيها من تغيير، فالفعل الذي تعود إليه الصيغتان هو اختار واحتار على وزن(افتعل) والألف منقلبة عن ياء تظهر عند العودة إلى المصدر (اختيار) والألف مما يتعذر معه ظهور الحركات، فلابد إذا من اعتماد قرائن السياق والحال لمعرفة المقصود.

5) تطابق اسم المفعول مع اسمي الزمان والمكان والمصدر: وذلك في صيغة (مُفْعَل) كمنزل ومدخل، اللذين قد يعنيان ما يتم إنزاله وإدخاله، أو زمن النزول والدخول، أو مكانهما، أو بمعنى حدث الدخول أو النزول، أي دلالة المصدر[4].

---

1) خالد العصيمي: **القرارات النحوية والتصريفية**، ص454.

2) **الأنعام** 124.

3) أحمد مختار عمر: **أسماء الله الحسنى دراسة في البنية والدلالة**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1417ه، 1997م، ص95-97.

4) كما في الآية الكريمة: "وقل رب أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المنزلين" **المؤمنون**9

6) تطابق الصفة المشبهة والمصدر، في صيغة (فعْل) نحو (عدْل)، وهنا نلجأ إلى التوزيع داخل التركيب، أو ما يقوم مقامه، وهي وسيلة نحوية تتعلق بإسناد الوظائف، أو بالتوزيع الصرفي، داخل التسلسل النظير للصيغة، أو على مستوى الجدول الإلصاقي[1].

رابعا- التحويل الصيغمي

ونعني به ما يمكن أن نطلق عليه العدول، أو التحول في البنية من صيغم واصف إلى آخر لأغراض دلالية في المقام الأول، تكاد تنحصر في المبالغة وتقوية المعنى، ومنه:

1) التحول من اسم الفاعل إلى اسم المفعول، كما في قوله تعالى "وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا"[2]، والمراد ساترا، لأن الستر هو من خصائص الحجاب، فكأنهم بلغوا من تمكن العناد منهم أنهم عزلوا بحجاب وفاصل ساتر لهم، وهو بمشموله مستور.

2) التحول من اسم المفعول إلى اسم الفاعل، نحو قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فأنت الطاعم الكاسي

ونحو قوله تعالى "..حجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب"[3]، بحيث بلغت من الهشاشة أن لا تكون حجة أصلا، فلم تحتج من ثم إلى ما يدحضها من خارجها، بل إن الاندحاض صفة كامنة فيها.

3) التحول في اسم المفعول من مفعول إلى فعيل، كأن نعرض عن صيغة (مقتول) المرتبطة في الذهن بفاعل أوقع القتل على الذات المتقبلة، إلى الذات المتصفة بالقتل مبالغة في الاهتمام.

4) التحول في اسم الفاعل من فاعل إلى مفتعل، كما في قوله تعالى "أخذ عزيز مقتدر"[4]، فمقتدر هنا أوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ[5].

5-التحول من صيغة التفضيل إلى الصفة المشبهة، وقد مر معنا مثال له في التطابق الصيغمي والدلالة الصفرية.

---

1) تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة ط 4، 1425هـ 2004م ص148.

2) **الإسراء** 45.

3) **الشورى** 16.

4) **القمر** 42.

5) السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج1، ص171.

خامسا– الصياغم الواصفة : بين التفريع الاشتقاقي والتوليد الدلالي

إن الصياغم، أو ما يدعى في عرف الصرفيين بصيغ المشتقات، عبارة عن قوالب وليست ناتجة بطريق عملية الإلصاق، وهي الطريقة الأصل في توليد الصيغ العربية، بمعنى أنها صيغ مستقلة الهيئة، تصب فيها المادة اللغوية لإنتاج فروع من أصول، وهو ما يجري في المعجم، أي إننا تعاملنا معها باعتبارها كتلا صرفية مستقلة، أو مسكوكات تامة ومنفصلة غير مركبة، وهنا تطرح مسألة الدلالة من زاويتين:

أ) زاوية المشترك الدلالي، أو القدر المتقاسم لتلك الصياغم مع المفردات الأصول (المصادر) أو الدلالة على الحدث، إضافة إلى ذات فاعلة أو منفعلة، على سبيل التجدد، أو ذات متصفة بالحدث على سبيل الدوام والاستمرار، كما هي الحال بالنسبة لاسمي الفاعل والمفعول، في نحو (قارئ)، و(مكتوب)، والصفة المشبهة، في نحو (طويل) و(شهم)، أو وصف مبهم لذات موصوفة، وهذا الانبهام يتضح بما قد ينضاف إلى المشتق، كما هي حال اسم التفضيل، في مثل (أكبر)، و(أطول)، والمقصود بالإضافة هنا الإضافة المعنوية التي تأتي في الهيئة النمطية في صورة مقيد أو مخصص مجرور بـــ(من)، وهو المشترك معه في الصفة المسندة أوالمنسوبة، وفي صورة التمييز المنصوب، والمتمثل في الصفة المشتركة عند المقارنة، مثل "وكان له ثمر، فقال لصاحبه وهو يحاوره:أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا"[1]، أو الإضافة اللفظية، في مثل الحديث الشرف "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة.."[2]، مع ضرورة تقدير مضاف إليه محذوف، وإلا لزم أن يكون كل المخاطبين محبوبين، على درجة واحدة، ولزم أيضا أن اجتماع الضدين في الكلام الواحد في الموصوف الواحد، أي بأن يكون المخاطبون محبوبين مبغضين، مقربين ومبعدين، وهو محال، وعليه فالتقدير: أحب محبوبيكم[3].

ب) زاوية الدلالة الذاتية للصياغم الواصفة: مما قد يغري بتصديق أن هذه الصيغ ليست فارغة، بل هي مليئة، وذات دلالات ذاتية، متمثلة في الحدث والذات، بمعنى أنها ما إن تصب فيها المادة اللغوية الأصلية

---

1) **الكهف** 34.

2) وتمام الحديث"..أحاسنكم أخلاقا الموطؤون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون. ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقا الثرثارون المتفيهقون".

3) ابن الحاجب: **الأمالي**، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب–مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1405هـ 1985م، ج2، ص55.

حتى تتقمص هذا المنحى الدلالي بدون أدنى شك، ولعل لهذا ارتباطا بالنظرية الرمزية اللغوية التي تلقفها ابن جني عمن سبقه وراح يقيس عليها ويترصد لها الأمثلة[1]، كما أن في اللسانيات الحديثة ما يعضد من هذا المذهب الذي نذهب إليه بشأن هذه الدلالة الذاتية التي للصياغم الواصفة، وذلك وفق الاعتباطية النسبية[2]، وهذا بطبيعة الحال يصدق على الصياغم الواصفة ذات التفريعات الاشتقاقية القياسية، أما السماعية فتخضع في المقام الأول إلى ذوق المتكلم- السامع في فهم المراد بالصيغة بحسب ما يقتضيه المقام.

ومن جهة ثانية، ودائما في إطار الثنائية التي أعلناها أول الأمر في الصياغم، أي بين شكلها وما تحتمله من دلالة، يمكن أن نميز بين محملين في عملية التفريع الاشتقاقي، أو فلنقل اعتبارين اثنين :

أولهما شكلي صرف، وذلك بإعادة الصيغم اسم الفاعل واسم المفعول إلى الفعل في اشتقاقه.

وثانيهما دلالي: ذلك أن اسم الفاعل والمفعول مثلا صياغم محولة عن المصادر لإفادة الحدث مع معنى الذات المتلبسة به بوجه ما من وجوه التلبس، ولعل الحدث هو الجامع لهذه المشتقات بالفعل، مع اختصاص كل زمرة من الزمرتين بشيء تستقل به، معنى هذا أنها تقف من حيث القيمة الدلالية على قدم المساواة مع الفعل.

ولعل هذا يعيدنا، ومن جديد، إلى نقطة لطالما شغلت النحاة والصرفيين، وهي مسألة أصل الاشتقاق، فبالاعتبار الأول تكون تلك الصياغم الواصفة أكثر التصاقا بالأفعال من حيث صياغتها اشتقاقيا أو شكليا، وحتى دلاليا ممثلا في إمكانية تقمصها روح الفعل في العمل والتأثير الإعرابي، وإفادتها ما يفيده الفعل من التجدد، ومن جهة المنحى الثاني فإنها تشترك مع المصادر، بحكم أنها محولة عنها دلاليا، والجهة الجامعة هي الدلالة على الحدث، نقطة الاشتراك مع الأفعال.

ومسألة أخرى تتعلق هذه المرة بصيغ المبالغة، والتي لم تذكر في قسمة النحاة، ولعل في سكوتهم عنها ما يشير إلى أنها ليست مستقلة تمام الاستقلال مثل بقية الصياغم الواصفة، على الرغم مما لها من دور

---

1) يراجع بابا تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وإمساس الألفاظ أشباه المعاني، **الخصائص لابن جني**، ج2، ص145، وص152.

2) Saussure, F.**Cours de linguistique générale**, édition Talantikit, Algérie 2002, p157, 158.

ووظيفة، فهي تابعة لاسم الفاعل دلاليا، لإفادة المبالغة في وصف اسم الفاعل، ولكنها من الناحية الشكلية، أو من ناحية التفريع الاشتقاقي مستقلة بصيغها المعلومة، فالمعتبر في هذه الحالة، حالة التبعية، هو الدلالة لا الشكل، الذي يعد منفصلا عن صيغ اسم الفاعل السماعي والقياسي.

إن بعض الصياغم الواصفة تتنازعه استاتيكية الاسم من الناحيتين: المظهرية المرتبطة بكونها صيغة اسمية أولا، وقبوله كل علامات الاسم ثانيا[1]. والتي لا يقبل الفعل أيا منها، فهو بقدر ما يتوحد فيها بالأسماء يباين الأفعال، فيصح أن نقول: مررت بآكل التفاحة، وهذا ضارب أخيه، وضارب أخاه، ويا قارئا كتاب الله، ولقيت الفائز بالجائزة، والجالب مرزوق والمحتكر ملعون، وما يصدق على اسم الفاعل يصدق على بقية الصياغم الواصفة. وأما الناحية المعنوية فتتمثل في دلالته على مسمى تحته، وهي الذات كما سبق بيانه.

وبالمقابل تقترب بعض تلك الصياغم من الأفعال حتى ليختلط الأمر بينهما، لا سيما في الناحية الدلالية، ويمكن رصد أوجه التشابه تلك في :

أ) موازنة اسم الفاعل للمضارع في حركاته وسكناته.

ب) الدلالة على الزمن: كاسم الفاعل في مررت بآكل التفاحة، الدال على ما يدل عليه الماضي، وقد يدل على الحال والاستقبال تماما كالفعل المضارع، إلا أن يقيد بمخصص، في نحو قول القائل: إني زائرك فناظر كيف تكرمني، الدال على المستقبل، وهو زمن سياقي أو نحوي، ولكن هذا لا ينفي أن تحتمل صيغة اسم الفاعل وصيغ المبالغة والمفعول ما يحتمله الفعل المضارع من دلالة الصيغة، أما الدلالة على الماضي مع الصيغم الواصف المنون فغير واردة على الأرجح، وإن كانت فإنما هي لحكاية حال ماضية، كالمثال الذي ضربه سيبيويه وهو كان زيد ضاربا أباك "فإنما تحدثت أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه[2]"، وهو مخالف لمذهب الكسائي الذي يرى المضي في اسم الفاعل

ج) الدينامية، أو تجدد الحدث الذي اتصفت به الذات.

د) القدرة على الإخضاع الإعرابي، كالفعل تماما.

---

1) وقد حصرها ابن مالك في قوله:بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل.

2) **أوضح المسالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت (دت) ج3، ص217

وبقي لنا أن نشير في الأخير إلى ملمح آخر من محددات الصياغم الواصفة، يمكن أن نطلق عليه الأحادية الصيغمية وانعدام مؤشر الجنس، أي إن بعض تلك الأوصاف، ما يأتي على هيئة أو صورة صرفية واحدة، سواء كان للمؤنث أو المذكر، نحو رجل عزب وامرأة عزب، ورجل عدل وامرأة عدل، ولا يقال عزبة وعدلة، لأنه وإن كان وصفا (فَعْل) وزن الصفة المشبهة، إلا أنه في حقيقته مصدر تم تطويعه لغاية الوصفية، ومعنى المصدر اسم جنس عام يحتمل المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، في حين تتجرد بعض تلك الصياغم من العلامة الدالة على الجنس عند عدم الاشتراك، أو فلنقل عند الاختصاص بالوصف، أي إذا لم يشرك المؤنث المذكر في تلك الصفة فقد جاز لمستعمل اللغة أن يجرده من علامة التأنيث التي إنما جعلت للفرق بين الجنسين، فلما غاب مبرر وجودها كان غيابها من ثم بالتبع، وذلك نحو امرأة طالق وطاهر وحائض وحامل وطامث وغيرها، هذا في امتناع لحوق تاء التأنيث بلفظ (فاعل)، ومثله في امتناع لحوقها بما هو منوي به دلالة فاعل معنى لا لفظا، وذلك فيما كان على وزن (فعول) نحو رجل وامرأة صبور وشكور أي صابر وصابرة وشاكر وشاكرة، ولا تلحق إلا للمبالغة، ويقتصر في ذلك على السماع، كما أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما في عروقة، وفروقة، وملولة، ولجوجة، وشنوءة، كما أن غياب بعض العلامات يكون هو الآخر ذا دلالة، مما يسمى في اللسانيات الحديثة مورفيما صفريا ناتجا عن الغياب، من منظور أن الغياب مظهر إيجابي من ناحية المعنى، كأن يكون معك ثلاث قوارير تريد أن تعلمها فتصبغ الأولى بالأخضر، والثانية بالأصفر، وتترك الثالثة من غير صباغة أو طلاء، فيكون تركك تمييزها في منتهى التمييز.

والحاصل، فقد تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الدلالة حاضرة في توليد الصياغم الواصفة، كما هو جار في الكثير من غيرها، إذ إن الصيغة تتطلب دلالة إفرادية هي دلالة الشكل الحادث، لأنه تحويل يراد منه إحداث فرق في الدلالة، مقارنة بما كان عنه التوليد والاشتقاق، وهو ضرب من التوليد يمثل الوجه الآخر الملازم لصورة اللفظ أو الميزان، وما يلحق تلك الأوصاف وما يمتنع من علامات دالة في الحالين، دون أن ننسى ما يمكن أن تحتمله تلك الأنماط الوظيفية من دلالات إضافية داخل السياق، والكل يحدث في إطار الجراماطيقا أو قواعد اللغة تصريفا واشتقاقا ونحوا وهيئة تركيب.

قائمة المصادر والمراجع

1) أحمد الحملاوي: **شذا العرف في فن الصرف**، القاهرة (دت).

2) أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1405 هـ -1985م.

3) أحمد مختار عمر: **أسماء الله الحسنى دراسة في البنية والدلالة**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1417 هـ 1997م.

4) ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1407هـ 1987م.

5) تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة ط 4، 1425هـ 2004م.

6) ابن جني: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

7) ابن الحاجب: **الأمالي**، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1405هـ 1985م.

8) خالد بن سعود بن فارس العصيمي: **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**، جمعا ودراسة وتقويما، دار التدمرية، السعودية - دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1424هـ 2003م.

9) خديجة الحديثي: **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1 2003.

10) ابن دريد: **جمهرة اللغة**، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.

11) السكاكي: **مفتاح العلوم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1420هـ 2000م.

12) سيبويه: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402هـ 1982م.

13) السيوطي: **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت.

14) عبد الفتاح عبد العليم البركاوي: **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، القاهرة.

15) عبد القادر الفاسي الفهري: **المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1 1997.

16) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على الألفية**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت 1979.

17) كمال بشر: **قطوف من أزاهير الفصحى**، دار غريب، القاهرة، 2007.

18) محمد عبد العزيز عبد الدايم: **النظرية اللغوية في التراث العربي**، دار السلام، القاهرة، ط1، 1427هـ 2006م.

19) **ابن هشام:**

أ) **مغني اللبيب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1416هـ 1996م.

ب) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت (دت).

20- Ferdinand De Saussure : **Cours de linguistique générale**, Edition Talantikit, Algérie, 2002.